صلاحيات الادارة الفلسطينية المحلية.

٧ ـ مشاكل ناجمة عن منافسة الاقتصاديات المجاورة، ذلك ان العملية التنموية في الاقتصاد الفلسطيني سوف تتأثر بصورة مباشرة بالعلاقة التي تربط هذا الاقتصاد بالاقتصاديات المجاورة، لحاجة العملية التنموية لهذه الاقتصاديات من أجل الحصول على المستلزمات الضرورية من المدخلات، إضافة الى تسويق الفائض الانتاجي فيها.

من هنا يتوجب على الدولة الفلسطينية، ومنذ البداية، العمل على توفير مناخ مناسب يربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاديات الاخرى وبشروط معقولة، بحيث لا يكون الاقتصاد الفلسطيني الخاسر من هذه العلاقة. ونعتقد ان وجود علاقات اقتصادية مبنية على المنافسة الحرة، سوف لا تخدم العملية التنموية في الدولة الفلسطينية لعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على منافسة منتوجات الاقتصاديات المجاورة، خاصة الاقتصاد الاسرائيلي، لا سعراً ولا نوعية.

لذلك لا بدّ من اتباع سياسة تجارة خارجية تكون لصالح الاقتصاد الفلسطيني في السنوات الاولى من حياة الدولة الفلسطينية، أي اتباع سياسة حماية تجارية؛ اذ ان المهم في تنظيم هذه العلاقة هو تحقيق درجة اكتفاء نسبي للدخول في تبادل تجاري بشروط أفضل. الّا ان هذا يتطلب توفير الحد الادنى من الموارد البشرية والطبيعية والتناسب فيما بينها. وجدير بالذكر هنا، أيضاً، السؤال عما سوف تمتلكه الدولة الفلسطينية وتستطيع المساومة عليه مع الاقتصاديات المعنيّة، هل هي الطاقة البشرية الماهرة الرخيصة التي يمكن ان تشكّل عامل جذب، بغض النظر عن استراتيجية التنمية والتصنيع؟ أم أن ذلك يكون فقط عند الانتاج من أجل التصدير، وفي هذه الحالة فان ذلك سوف يكون على حساب الطبقة العاملة، الامر الذي يجعلنا مترددين في إعطاء مثل هذه التوصية.

خـــلاصـــة

بقي الاقتصاد الفلسطيني منذ نهاية عقد الستينات دون أي تدخّل حكومي ايجابي سواء أكان ذلك على مستوى التخطيط الاقتصادي أو مستوى الانفاق العام والسياسة الاقتصادية. بل على العكس، فقد تعرّض الاقتصاد الفلسطيني الى سياسات وممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلي، التي انعكست في تشوّهات عميقة، أعاقت من تطوّر ونمو هذا الاقتصاد. وبقيت جميع المحاولات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة دون تقدّم يذكر.

والآن يقف مشروع الدولة الفلسطينية قبالة تحديات ضخمة تعيق من قدرتها على تنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني المشوه. وقد تطرقنا في الصفحات السابقة الى العديد من الافكار والمسائل المتعلقة بعملية التنمية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة في ظل دولة فلسطينية مستقلة. والتي يجب الاتفاق عليها، وتحديدها مسبقاً قبل البدء في عملية التنمية، مثل، الاهداف العامة، ومرتكزات التنمية والفرضيات واستراتيجية التنمية ومعوقات تنفيذها.

أظهر البحث بوضوح عدم ملاءمة الاستراتيجيات التنموية المعروفة للمعطيات الاقتصادية الفلسطينية في الوقت الحاضر، الامر الذي يعني ضرورة تطوير استراتيجية تنموية خاصة بالاقتصاد الفلسطيني وللسنوات المقبلة، حيث يكون من أبرز معالم هذه الاستراتيجية التركيز على بعض المرافق الاقتصادية ضمن القطاعات الاقتصادية المختلفة، بشكل يضمن ازالة التشوّهات المتراكمة في